@ 347 @ البدل وهو الوجه ، لأن ما قبله نفياً ، وعلى البدل خرجه الزجاج . وقال أبو عبد ا الرازي : هذا الاستثناء منقطع ، لأنه لم يقل : ولم أجد ملتحداً بل ، قال : { مِن دُونِهِ } ؛ والبلاغ من ا لا يكون داخلاً تحت قوله : { مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا } لأنه لا يكون من دون ا ، بل يكون من ا وبإعانته وتوفيقه . وقال قتادة : التقدير لا أملك إلا بلاغاً إليكم ، فأما الإيمان والكفر فلا أملك . انتهى ، وفيه بعد لطول الفصل بينهما . وقيل ، إلا في تقدير الانفصال : إن شرطية ولا نافية ، وحذف فعلها لدلالة المصدر عليه ، والتقدير : إن لم أبلغ بلاغاً من ا ورسالته ، وهذا كما تقول : إن لا قياماً قعوداً ، أي إن لم تقيم قياماً فاقعد قعوداً ، وحذف هذا الفعل قد يكون لدلالة عليه بعده أو قبله ، كما حذف في قوله : % (فطلقها فلست لها بكفء % .

وإلا يعل مفرقك الحسام .

. %)

.

التقدير : وإن لا تطقها ، فحذف تطلقها لدلالة فطلقها عليه ، ومن لابتداء الغاية . وقال الزمخشري : تابعاً لقتادة ، أي لا أملك إلا بلاغاً من ا ، و { قُلْ إِنّى لَن يُجِيرَنِى } : جملة معترضة اعترض بها لتأكيد نفي الاستطاعة عن نفسه وبيان عجزه على معنى إن ا إن أراد به سوأ من مرض أو موت أو غيرهما لم يصح أن يجيره منه أحد أو يجد من دونه ملاذاً يأوي إليه . انتهى . { وَرِسَالاَتِهِ } ، قيل : عطف على { بَلاَغاً } ، أي إلا أن أبلغ عن ا ، أو أبلغ رسالاته . الظاهر أن رسالاته عطف على ا ، أي إلا أن أبلغ عن ا وعن رسالاته . { وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ } : أي بالشرك والكفر ، ويدل عليه قوله : { خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً } . وقرأ الجمهور : { فَإِنّ لَهُ } بكسر الهمزة . وقرأ طلحة : بفتحها ، والتقدير : فجزاؤه أن له . قال ابن خالويه : وسمعت ابن مجاهد يقول : ما قرأ به أحد وهو لحن ، لأنه بعد فاء الشرط . وسمعت ابن الأنباري يقول : هو ضراب ، ومعناه : فجزاؤه أن له نار جهنم . انتهى . وكان ابن مجاهد إماماً في القراآت ، ولم يكن متسع النقل فيها كابن شنبوذ ، وكان ضعيفاً في النحو . وكيف يقول ما قرأ به أحد ؟ وهذا كطلحة بن مصرّف قرأ به . وكيف يقول وهو لحن ؟ والنحويون قد نصوا على أن إن بعد فاء الشرط يجوز فيها الفتح والكسر . وجمع { خَالِدِينَ * حِمْلاً } على معنى من ، وذلك بعد الحمل على لفظ من في قوله : { يَعْصِ } ، { فَإِنّ لَهُ } . .

{ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا } : حتى هنا حرف ابتداء ، أي يصلح أن يجيء بعدها جملة الابتداء والخبر ، ومع ذلك فيها معنى الغاية . قال الزمخشري : فإن قلت : بم تعلق حتى وجعل ما بعده غاية له ؟ قلت : بقوله { يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً } ، على أنهم يتظاهرون عليه بالعداوة ويستضعفون أنصاره ويستقلون عددهم { حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ } من يوم بدر ، وإظهار ا له عليهم ، أو من يوم القيامة ، { فَسَيَعْلَمُونَ } حينئذ أنهم { أَضْعَفُ نَاصِراً وَأَقَلُّ عَدَداً } . ويجوز أن يتعلق بمحذوف دلت عليه الحال من استضعاف الكفار له واستقلالهم لعدده ، كأنه لا يزالون على ما هم عليه { حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ } . قال المشركون : متى يكون هذا الموعد إنكاراً له ؟ فقيل : قل إنه كائن لا ريب فيه فلا تنكروه ، فإن ا قد وعد ذلك ، وهو لا يخلف الميعاد . وأما وقته فلا أدري متى يكون ، لأن ا لم يبينه لما رأى في إخفاء وقته من المصلحة . انتهى . وقوله : بم تعلق إن ؟ عنى تعلق حرف الجر ، فليس بصحيح لأنها حرف ابتداء ، فما بعدها ليس في موضع جر خلافاً للزجاج وابن درستوية ، فإنهما زعما أنها إذا كانت حرف ابتداء ، فالجملة الابتدائية بعدها في موضع جر ؛ وإن عنى بالتعلق اتصال ما بعدها بما قبلها ، وكون ما بعدها غاية لما قبلها ، فهو صحيح . وأما تقديره أنها تتعلق بقوله : { يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً } ، فهو بعيد جداً لطول الفصل بينهما بالجمل الكثيرة . وقال التبريزي : حتى جاز أن تكون غاية لمحذوف ، ولم يبين ما المحذوف . وقيل : المعنى دعهم حتى إذا رأوا ما يوعدون من الساعة ، { فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِراً وَأَقَلُّ عَدَداً } ، أهم أم أهل الكتاب ؟ والذي يظهر لي أنها غاية لما تضمنته الجملة التي قبلها من الحكم بكينونة النار لهم ، كأنه قيل : إن العاصي يحكم له بكينونة النار لهم ،